الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

16 **شعبان** 1436 –3 **يونيو** 2015

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	4
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	6
حقوق الإنسان فى العالم	23

التنويم على الشوك!

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 16 شعبان 1436هـ - 3 يونيو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150603/Con20150603775459.htm

عبده خال

أعتقد أن بعض أعضاء مجلس الشورى قد تأخروا في إلقاء اللوم على هيئة حقوق الإنسان، فهذه الهيئة تذكرنا بالمثل الشهير (أسمع ضجيجاً ولا أرى طحناً) والضجيج الخارج من دهاليز هذه الهيئة أثبت تأخر القضايا وتزاحمها وإهمالها، فمن أصل 12 ألف قضية لم يتم إنجاز سوى 5 آلاف قضية، أي أن الهيئة عجزت عن حل نصف القضايا المعروضة عليها، والنصف هذا يعني آلاف الأسر وآلاف القضايا وآلافا من الحسرة وآلافا من الترقب والتوثب.. فهل يحق لنا القول إن مجلس الشورى تأخر في تحميل هذه الهيئة مسؤولية القصور بينما كان واقع الحال يدل بأن كثيرا من المواطنين تعلقوا في (الحبال) الذائبة..

جميعنا يذكر ما حدث لنا مع الإعلان عن قيام هيئة وجمعية حقوق الإنسان من انكباب الناس على هاتين الجهتين بحثا عن الحلول التي يمكن لها انتشال كل غريق من غرقه.

وبعد فترة زمنية قصيرة تحولت هاتان الجهتان إلى مكاتب للصادر والوارد، مهمتهما استقبال مظلمة المواطنين لكي تبدأ في المكاتبات والمراسلات للجهات أو الوزارات المحدثة ذلك الضرر على المواطن، ثم يقف الأمر عند حالتين: إما الاستجابة (وهي نادرة) أو الدخول في موال طويل من المراسلات تنتهي (في الغالب) إلى مرافعات تكون فيها البنود القانونية مخرجا لانتفاء الضرر الذي شعر به المواطن أو عاشه فيبقى في مظلمته.

ولأن لكل قانون مخرجا باءت كثير من القضايا بالفشل أو تم تعطيلها وبهذه الطريقة لم تعد (هيئة أو جمعية) حقوق الإنسان جهتين يمكن الاستناد إليهما في البحث عن الحقوق الضائعة وتحديدا الحقوق الخاصة التي تعني الأفراد.

كما أن الجهتين لم تسلك مسلك المبادرة في تبني القضايا بل دأبت على انتظار الشاكين وتحويل شكواهم إلى معاملة تخضع لمفهوم الصادر والوارد (كما قلت آنفا قبل قليل).

وهو الفعل الذي كان الفرد منا يقوم به قبل تواجد هاتين المؤسستين، أي أن دورهما اقتصر على التوجيه وتحديد الجهة المختصة بالقضية، أما أن يكون لهما ثقل نوعي في إحداث متغير إيجابي في كثير من القضايا فهو نادر الحدوث.

وإذا حدث اهتمام في القضايا الفردية قامت (الجهتان) باختيار محام يقف معك، وهو وقوف مدفوع الثمن، أي أن دور الجهتين استشاري يقدم لك المشورة وعليك أن تتكلف لتنفيذ تلك المشورة.

وللأسف أيضا فإن بعض المحامين المتعاونين مع الجهتين يبالغون في رفع رسوم تعاونهم أو دفاعهم عن القضايا الموجهة إليهم..

ولو أن الجهتين قامتا بالدورين الإرشادي وتحمل تكاليف المحاماة فربما استطاعتا مناصرة كثير من القضايا التي طال حلها كثيرا.. أما أن يقتصر دورهما على ما ذكر فليس هناك معنى لجملة هيئة أو جمعية حقوق الإنسان.

ولو قيل إنهما تقفان على الحالات فهو وقوف ينتهي بنشر خبر وصورة وكان الله سميع الدعاء.. فهل هذه هي المطالبة بحقوق الإنسان؟

وهل ما أوصى به مجلس الشورى كفيل بأن يستعيد الدور المطلوب من الهيئة أم أنها سوف تواصل (التنويم على الشوك)!

حقوق الإنسان في الصحافة

تنفيذ ملاحظات الشورى فوراً

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 16 شعبان 1436هـ - 3 يونيو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150603/Con20150603775398.htm

نواف عافت (الرياض)

أكد لـ«عكاظ» مدير مركز النشر والإعلام في هيئة حقوق الانسان محمد المعدي أن الهيئة تقدر دور مجلس الشورى وما يقوم به من عمل يهدف الى تطوير أداء الأجهزة الحكومية من خلال إبداء الملاحظات عليها، من أجل تحسين وتقويم عملها.

وبين أن رئيس الهيئة الدكتور بندر العيبان وجه بإنفاذ جميع الملاحظات التي تقع ضمن صلاحياتها التي نص عليها تنظيمها وتنفيذها مباشرة، خاصة أن بعض هذه الملاحظات شرع في تنفيذها منذ وقت مضى والبعض الآخر قيد التنفيذ، مؤكدا حرص مجلس الهيئة على القيام بالواجبات الموكلة اليه وتنفيذ كل ما من شانه تصحيح عمل الاجهزة التي ترتبط بها.

وأضاف: الهيئة حريصة على مراقبة وضع حقوق الانسان بالمملكة في كل جهاز حسب الصلاحيات، والتواصل مع هذه الجهات التي تصل تقاريرها للهيئة وتبدي عليها الملاحظات، مقدما الشكر لأعضاء مجلس الشورى على اهتمامهم وطرحهم الراقي في سبيل الارتقاء بعمل هيئة حقوق الانسان. وأفاد المعدي بأن الهيئة انتهت من وضع خطتها الاستراتيجية، وتعمل على تنفيذ المبادرات وفق خططها والامكانيات المالية والادارية المتاحة، مشيرا إلى أن هناك خطة لإنشاء فرعين في جازان والمدينة المنورة، فيما بدأ العمل في فرعي تبوك والقصيم.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

بريطانيا: تأجيل النظر في قضية مقتل "المانع" إلى يوليو المقبل

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 16 شعبان 1436هـ - 3 يونيو 2015م
اضغط هنا

الجوف - صالح الحجاج
في حين أعلن القاضي في محكمة تشيلسمفورد البريطانية تأجيل النظر في قضية مقتل الطالبة السعودية ناهد المانع إلى 13 تموز (يوليو) المقبل، أكدت سفارة خادم الحرمين الشريفين لدى المملكة المتحدة أن قضية مقتل المبتعثة السعودية ستظل من أولوياتها ومحل اهتمامها ومتابعتها حتى تأخذ العدالة مجراها. وأوضحت السفارة السعودية في بريطانيا في بيان أصدرته أمس، أن السلطات البريطانية بذلت جهوداً حثيثة لكشف ملابسات الجريمة، وتقديم الفاعل إلى العدالة، ليأخذ العقاب الذي يستحقه، مشيرة إلى أن المتهم مثل أمام محكمة تشيلسمفورد يومي السبت والإثنين الماضيين، ووجهت له تهمة قتل ناهد المانع، والمواطن البريطاني الذي يدعى جيمس اتفيلد، بحضور المحامي الخاص بسفارة المملكة في لندن.
وكان القاضي أجّل النظر في القضية إلى 13 يوليو المقبل، مع بقاء المتهم -الذي أعلنت الشرطة البريطانية القبض عليه يوم الجمعة الماضية، والبالغ من العمر 16 عاماً من بلدة كولشستر- رهن الاعتقال. وسيواجه المتهم الذي لم تكشف السلطات عن اسمه، تلك الاتهامات في جلسات المحاكمة بعد 6 أسابيع من الآن، لتقرر المحكمة إدانته من عدمها، وحضر الصبي المتهم في جلسة أول أمس في المحكمة عبر دائرة تلفزيونية مغلقة، وتحدث فقط لتأكيد هويته.
وكانت المانع البالغة من العمر 31 عاماً، والمبتعثة لدراسة الدكتوراه بجامعة إسيكس في بريطانيا قتلت وهي تمشي في أحد الشوارع الواقعة بمدينة كولشستر، إذ كانت متجهة في طريقها إلى الجامعة. ووجدت وهي تنزف حتى الموت في صباح يوم الثلثاء 17 حزيران (يونيو) 2014، بعدما تلقت 16 طعنة. ورجحت الشرطة البريطانية آن ذاك أن تكون ملابس الطالبة وحجابها خطاً رئيساً للتحقيق، مع إمكان أن الهجوم «المسعور» كان بدوافع دينية، فيما قال رئيس الجرائم الكبرى لشرطة إسيكس ديت سبت هاوكينغز إن هذه الجريمة ارتكبت في شارع مزدحم.
إلى ذلك، أطلقت شرطة إسيكس البريطانية أمس عمليات بحث في نهر كولن بالقرب من موقع ويفنهو لاحتمال وجود سلاح استخدم في الجريمة له علاقة بمقتل ناهد المانع والبريطاني جيمس أتفيلد. وشارك في البحث محققون استخدموا أجهزة كشف عن المعادن وبعض الأجهزة التي تتعلق باستخراج قطع ربما لها علاقة بالقتل.

عضو "شورى" يطالب بمراجعة محتوى الخطابين التعليمي والديني

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 16 شعبان 1436هـ - 3 يونيو 2015م
اضغط هنا

الرياض - خالد العمري
أشعلت مطالبة عضو مجلس الشورى الدكتور أحمد الشويخات حماسة معظم الأعضاء بالتصفيق، بعد مطالبته هيئة كبار العلماء بإصدار بيان صريح يؤكد الاعتراف بالمذاهب الإسلامية السنيّة والشيعية كافة، وأن تؤكد عدم جواز تكفير

أصحاب العقيدة الأشعرية، ومن يمارس التصوف الحقيقي، مقترحاً إنشاء مجلس شورى شبابي ومراجعة الخطاب في مناهج التعليم ومحتوى الفتاوى لتحديد مكامن الغلو.
وخرج الشويخات عن هدوئه المعتاد بمداخلة نوعية في جلسة الشأن العام السرية (حصلت «الحياة» عليها)، مطالباً هيئة كبار العلماء بأن تعلن صراحة أن كل من يقر بالشهادتين مسلم، وأن تقبل أتباع المذاهب الإسلامية المتنوعة، وتحرّم تكفير معتنقيها ما لم يصدر عن أي من أصحاب هذه المذاهب إساءة أو تحريض و إحداث للفرقة والفتنة في الوطن.
كما شدد على ضرورة تشخيص خطاب الكراهية والتكفير والتحريض المذهبي والديني بكل جرأة و صراحة، وتوضيحات سمحة وصريحة بخصوص عقيدة الولاء والبراء لكيلا يتكون لدى بعضهم كره لأهل المذاهب والأديان والثقافات والشعوب الأخرى باسم الإسلام. وأن تنشر هذه المفاهيم من خلال بعض الفتاوى أو خطب المساجد أو الكتب والمحاضرات أو وسائل التواصل الاجتماعي، وبهذا يكون هناك قول فصل وموقف شرعي معلوماً للجميع. واستشهد الشويخات بالمشهد الوطني الواضح في تجريم الطائفية ابتداء من إدانة المفتي ومواقف المسؤولين والعلماء من الحوادث الإرهابية التي وقعت أخيراً في المنطقة الشرقية، وراح ضحيتها عشرات المواطنين من الشيعة، مضيفاً: «منذ زمن طويل تنبّه الناس إلى أهمية تجريم ومعاقبة كل من يحرض مذهبياً أو يثير النعرات القبلية، ومعاقبة كل من يستسهل التكفير بشعارات دينية». وقال إن نظام أو قانون تجريم التفرقة وإثارة النعرات المذهبية بات مطلباً شعبياً وطنياً وحقوقياً أكثر من ذي قبل، ويجب أن ينصّ بوضوح على تجريم ومعاقبة المتطرفين والغلاة ودعاة الفتنة بشتى أشكالها ووسائلها، وأن توفر حاضنة ثقافية لهذا النظام، في إشارة إلى نظام لتجريم الطائفية مضى عليه أعوام في أدراج الشورى. وطالب الدكتور أحمد الشويخات بإنشاء مركز لدراسات ثقافة الشباب، للقيام بدراسات ميدانية مُعمقة في سياسات عملية تطبيقية لمراجعة محتوى الخطاب في مناهج التعليم، وخُطَب المساجد والإعلام بوسائله كافة، إضافة إلى مراجعة محتوى الفتاوى الشرعية، لافتاً إلى أن هذا النوع من الدراسات يحدد نوع الخطاب الذي قد يشجع بشكل مباشر أو غير مباشر على التطرف والغلو والإقصاء والعنف والقتل.
ولم يقف عند اقتراح إنشاء مركز لتشخيص التطرف في السعودية، بل اقترح عمل برامج عمل شبابية جديدة، ونشاطات معززة للعمل التطوعي والمشاركة الاجتماعية ومشاريع التبادل الثقافي بين المناطق، وتأسيس مجلس شورى شبابي تربوي له تنظيم مُحدد وغايات تربوية على مستوى المملكة بإشراف وزارة التعليم، لتعزيز قيم المشاركة الوطنية والإعداد البرلماني لجيل الشباب وانتظامهم في المجتمع. ودعا إلى أن تعمل الدولة على رصد الميول والقناعات عند الشباب بعد إشراكهم في البرامج المشار إليها آنفاً، خصوصاً المبتعثين، ومن ثم الالتفات إلى استثمار تقنية المعلومات والمشاريع المعرفية الرقمية التفاعلية لشغل أوقات فراغ الشباب بالنافع من المعرفة المتوازنة، ولتعزيز الشغف المعرفي، وحب العلوم والفنون، واحترام الثقافات.
وقال الشويخات: إن البلد يحتاج بشدة إلى منظومة متكاملة من السياسات والإجراءات الثقافية في أبعادها الدينية والتعليمية والحقوقية والاجتماعية.

جلسة «باردة» ومقاعد خاوية مع بداية الصيفية

< لم تبدُ نقاشات جلسة الشورى أمس حامية أمام الإعلام مثلما كانت وقت الجلسة السرية لمناقشة «الشأن العام»، لدرجة أن نصف الكراسي كانت خاوية أثناء مناقشة مقترح تنمية الابتكارات أمس (الثلثاء)، ولم يصوت على ملاءمة مناقشته سوى 72 عضواً بأقل من نصف عدد أعضاء المجلس البالغ 150 عضواً.
واختلف الأعضاء بين مؤيد ومعارض حول ضرورة إنشاء مركز جديد لتنمية الابتكارات أو ربطها بمجلس البحث العلمي الذي صدر قراره قبل عام ولم يفعّل حتى الآن، وكان مُقدِما المقترح الدكتور عبدالعزيز الحرقان والدكتور حامد الشراري من الرافضين لرأي اللجنة التعليمية لربط مقترحهما بالبحث العلمي.
وقال الحرقان: «يوتيوب لم يكن نتيجة بحث علمي وحطّم وزارة الإعلام، وواتساب سحب 30 بليوناً من شركات الاتصالات في عام»، وطالب بسحب مقترحه من اللجنة التعليمية وتشكيل لجنة خاصة به، وأيد عدد من الأعضاء الدكتور سعدون السعدون والدكتور الحرقان أن الابتكار ليس بالضرورة أن يكون نتاج بحث علمي. وخالفت عضو الشورى الدكتورة حياة سندي التوقعات لتأييدها المعتاد لكل فكرة تدعم الابتكار والبحث، وبررت رفضها لمقترح تنمية الابتكار بأنه يقوم على الربح، وقالت: «إن دعم الأفكار الخلاقة معدومة في بلدنا»، واعتبرت أن المقترح اسم رنان صعب المنال، مطالبة بأن يُقترح نظام لا يقوم على الربح، ويُدعم من دون تمييز، وأن يربط بالجامعات والطلبة. وفي سياق مختلف، ناقش الأعضاء مشكلات الحج والعمرة وسبل التفويج والتوسعة، وبدت معظم المقترحات كسابقتها على تقرير وزارة الحج للعام الماضي من مطالبة للتوسع في المشاعر والعمل على حل مشكلة التفويج، أما اتفاق التلوث البحري فلم يحظَ إلا بثلاث مداخلات، أعقبها نقاط نظامية على أحقية المجلس في التصويت من عدمه.

نيابة عن ولي العهد

الفريق القحطاني يفتتح أول مركز تدريب متخصص للسجون.. ويدشن مركز لتطوير القدرات النسائية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 16 شعبان 1436هـ - 3 يونيو 2015م
http://www.alriyadh.com/1053775

جدة - ضيف الله المطوع

أناب صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، مساعده لشؤون العمليات الفريق أول سعيد بن عبدالله القحطاني لرعاية افتتاح مركز تدريب المديرية العامة للسجون بمحافظة جدة، الذي يتم تدشينه اليوم ويمثل أول مركز تدريب متخصص للسجون لتقديم دورات تخصصيه في مجال أعمال السجون بهدف تطوير وتحسين أداء العاملين.

وقد خضع الضباط والأفراد المدربون لدورات تخصصية في دولة بولندا وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية، ودورات تخصصية في مجال الأمن والحماية، وحماية المواقع والشرطة العسكرية وغيرها من الدورات التخصصية، وكذلك تدشين مركز تطوير القدرات النسائية للعاملات بالسجون بمدينة الرياض، يهدف لتطوير قدرات العاملات في السجون والرفع من الكفاءة الإدارية والعملية لمنسوبات المديرية العامة للسجون، بما يسهم في إعادة تأهيل النزلاء والنزيلات وإصلاحهم ليعودوا أعضاء فاعلين بالمجتمع.

كما يدشن راعي الحفل عمليات نقل النزلاء المحكومين في سجون منطقتي الرياض وجدة إلى الإصلاحيات المطورة التي نفذت بالتعاون مع مركز المشروعات التطويرية بوزارة الداخلية.

وأعرب مساعد مدير عام السجون للتخطيط والتطوير العميد مبارك بن غازي العتيبي عن فخر منسوبي المديرية عامة واعتزازهم ضباطا وأفرادا وموظفين وموظفات بالرعاية الكريمة من لدن سموه الكريم التي تنقل القطاع من مرحلة التخطيط والتطوير إلى مرحلة التنفيذ العملي، موضحا أن إحصاءات التدريب للعام التدريبي 1435-1436هـ بلغت للدورات الميدانية التخصصية 2570 متدرباً، 344 ضابطاً و 2226 فرداً، وعدد الملتحقين بالدورات التخصصية في الشرطة العسكرية بلغ 891 متدرباً منهم 118 ضابطاً و733 فرداً، وبلغت دورات أمن السجون 640 متدرباً 139 ضابطاً 501 فرداً، وبلغ عدد الملتحقين بدورة الرماية وصيانة الأسلحة 631 متدرباً منهم 87 ضابطاً و 544 فرداً، ودورة أعمال السجون وعددهم 462 فرداً.

وبين العميد العتيبي أن الإصلاحيات النموذجية هي أماكن مهيأة لإعادة تأهيل الموقوفين في القضايا الجنائية المختلفة لاحتوائها على مقومات إعادة التأهيل الحديثة للجانحين فهناك مدارس بمختلف المراحل التعليمية ومعاهد فنية وحرفية تحتوي كل التجهيزات التي تصقل مهاراتهم وتكسبهم احتراف مهارات مهنية حسب ميولهم، تؤهلهم للحصول على خدمات قروض مهنية من بنك التسليف السعودي أو برنامج كفالة الخاص بدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة أو ما تقدمه بعض القطاعات الخاصة في إطار المسؤولية الاجتماعية.

مطالب بمعالجة أوضاع الحجاج المخالفين وحث على تبني غير القادرين

شوريّون يؤكدون حاجة "مكافحة الفساد" إلى فرض هيبتها ب "نظام قوي"

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 16 شعبان 1436هـ - 3 يونيو 2015م
http://www.alriyadh.com/1053579

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي

أرجأ مجلس الشورى إلى الأسبوع المقبل، مناقشة تقرير مقترح تشريع نظام الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، المقدم من عضوي المجلس ناصر بن داود وموافق الرويلي، واكتفى المجلس بالاستماع إلى رأي اللجنة الذي عرضته ثريا عبيد رئيس لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية وتوصيتها بعدم ملاءمة دراسة المقترح، إذ لا يوجد فراغ تنظيمي يستدعي التقدم بنظام جديد للهيئة بدلاً عن النظام النافذ لها، بينما طالب أقلية في اللجنة بدرس المقترح بدعوى حاجة مكافحة الفساد لأحكام تساعد الهيئة على المضي في تحقيق استراتيجيتها وأهدافها وتفعيل دورها وفرض هيبتها على الأجهزة والمسؤولين وفق نظام قوي وواضح ومعلن.

وأكد أصحاب رأي الأقلية، أن تنظيم الهيئة الحالي غير قادر على تحقيق ذلك بالشكل المطلوب، إضافة إلى أن الهيئة وفي احدث تقاريرها السنوية اشتكت عدم اكتمال وضعها التنظيمي، ما يستوجب تغطية هذا الفراغ والموافقة على ملاءمة المقترح للدراسة تحقيقاً لهذا الهدف وعلاجاً للصعوبات بشأنه.

وناقش المجلس أمس، تقرير الأداء السنوي لوزارة الحج وتوصيات اللجنة المختصة، واقترح عضو لمعالجة الحجاج غير النظاميين حلولا عدة، منها الحل التقني، مؤيداً توجه وزارة الحج لتأسيس بوابة مكة الإلكترونية بالتعاون مع جهات الاختصاص، التي ستحد من تسلل الحجاج غير النظاميين.

وأكد أحد الأعضاء أن اللجنة بحاجة لأن تجري دراسة أعمق وأشمل في شأن توصيتها برفع الطاقة الاستيعابية للسكن داخل منى وفي ما يخص خطة تفويج الحجاج وتقديم توصية متكاملة فيما يخص هذين الموضوعين.

ولفت عضو شورى، إلى تأخر تسليم مؤسسات حجاج الداخل لمقراتهم في مشعر منى، ما يربك أداءها وخدماتها التي تقدمها للحجاج، مطالباً بتسلم تلك المؤسسات مقراتها قبل موسم الحج بفترة كافية، حتى لا تضطر بعض مؤسسات الحجاج لدمج خدماتها أثناء الموسم. ورأى عضو آخر أنه لا يمكن توحيد جهات الرقابة الميدانية على مساكن الحجاج نظراً لتنوع اختصاصاتها، ودعا إلى ضرورة أن تكون التوعية والتثقيف خصوصاً للحجاج من خارج المملكة من المتطلبات الإلزامية قبل وصول الحجاج للمملكة، وطالب عضو بأن تعمل اللجنة مع وزارة الحج لوضع حلول عاجلة لتفويج الحجاج في طوافي الإفاضة والوداع لهذا العام في ظل أعمال التوسعة الجارية في الحرم المكي الشريف.

وانتقل أعضاء الشورى لمناقشة تقرير لجنة التعليم والبحث العلمي في شأن اقتراح مشروع نظام تنمية الابتكارات المقدم من عضوي المجلس حامد الشراري وعبدالعزيز الحرقان، ويهدف إلى رفع مستوى مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني من خلال دعم مشروعات الابتكار واستثمار براءات الاختراعات، ووضع البرامج الكفيلة بدعم نشاطات تحويل الابتكارات لدى المبتكرين إلى مخرجات اقتصادية ذات ربحية لتسهم في الناتج الاقتصادي.

وبعد طرح تقرير اللجنة ومشروع النظام للمناقشة، أكد عدد من الأعضاء أهمية المقترح وضرورته في رسم مستقبل أفضل للابتكار، لكن بعض الأعضاء انتقد اقتراح لجنة التعليم والبحث العلمي بإلحاق المشروع المقترح بنظام البحث العلمي الذي سبق أن وافق عليه المجلس، وتساءل أحدهم: كيف يلحق مشروع نظام تنمية الابتكارات بمشروع نظام لم يصدر بعد؟.

وأشار أعضاء إلى أهمية أن يدعم المقترح الأفكار الجديدة والمبدعة، وأن لا يتحول المركز الذي يقترحه مشروع نظام تنمية الابتكارات إلى جهاز إداري يعمل بعيداً عن المرونة المطلوبة، فيما نبه عضو على أن لجنة التعليم قد حرفت النظام المقترح عن سياقه الذي قدمه عضوا المجلس وطالب بإحالته إلى لجنة خاصة.

وكان المجلس استهل جدول أعماله بالموافقة على مشروع اتفاق بين وزارة الداخلية في المملكة ووزارة الداخلية الاتحادية في جمهورية ألمانيا الاتحادية في شأن تقديم المساعدة لتطوير وتدريب حرس الحدود في المملكة، بعد أن استمع المجلس لتقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن الموضوع تلاه عضو اللجنة اللواء عبدالله السعدون.

المخصص قفز من 850 إلى 1000 ريال شهرياً

"الضمان" لا يكفي مستفيديه.. الترشيد الاستهلاكي هو الحل

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 16 شعبان 1436هـ - 3 يونيو 2015م
http://www.alriyadh.com/1053656

الرياض - أسمهان الغامدي

كفلت المملكة للمحتاجين والمحتاجات حق العيش الكريم عبر برنامج الضمان الاجتماعي، الذي ما زال لا يسد حاجة مستفيديه، ولا يكفي تكاليف الحياة، رغم أن وزارة الشؤون الاجتماعية ممثلة في إدارة الضمان الاجتماعي تعمل باستمرار، إلا أن عملها يظل تكاملياً مع عدد من الجهات المعنية الأخرى التي لا تملك حيالها إلا تنفيذ ما يستطاع.

فيما بقيت الكثير من أسر الضمان والمحتاجين يشكون الحاجة والعدم وأن الضمان لا يسد الحاجة, نظراً إلى «ضعف الترشيد الاستهلاكي»، وتحديد الأوليات، فغالبية الأسر المستفيدة من «الضمان» لا تستطيع التكيف مع حاجتها من المبالغ المالية المقطوعة لهم.

وعلى الرغم من جهود «الضمان» المشكورة، ومحاولة الوصول للمحتاج قبل أن يصل إليهم إلا أنه مازالت هناك العديد من الأسر التي تحاول الاختباء خجلاً من فقرها وحاجتها ومد يدها بغية الحصول على مساعدة أو معونة قد تهز كرامتها على حسب رأيها, الأمر الذي يجعلهم يتنازلون عن الكثير من أساسيات الحياة, كالمكيف والفرش والأغطية. وفي جولة قامت بها «الرياض» اتضح وجود أسر لا تتعامل مع إعانة الضمان الاجتماعي على أساس تقنين الاحتياجات.

في البدء توجهنا إلى مستفيدي الضمان الاجتماعي، والتقينا بعدد من الأسر المستفيدة الشاكرة لجهود الضمان المطالبة بزيادة المخصصات المالية حيث يوجد بالعاصمة أكثر من 57 ألف أسرة ضمانية ما بين فرد وعائلة يوجد بها أكثر من فرد, وتصرف لهم مساعدة مقطوعة بشكل سنوي لمن ليس لديه دخل إلا من الضمان الاجتماعي, حيث يصرف 10.400 ريال كحد أدنى و 30.000 ألف كحد أعلى, أما من لديه أي عائد مادي كالتقاعد أو راتب غير الضمان يستحقها كل عامين. أسر تكتفي مادياً والنظام يكفل لها استمرار الضمان ما لم تطلب إيقاف مخصصاتها

وتم رفع مخصصات الضمان الشهرية للفرد من 850 ريالا إلى ألف ريال منذ تولي الملك سلمان – حفظه الله - مقاليد الحكم, حيث أن المستفيد الأول في الأسرة يحصل على 1000 ريال, بعد ذلك كل مستفيد بعده يصرف له 250 ريالا لكل فرد, فهذا الصافي الخاص للمعاش دون حساب الغذاء والفرش والأثاث والحقيبة والزي المدرسي ودعم الكهرباء والمساعدة المقطوعة سنوياً. وحرص «الضمان الاجتماعي» على التجدد الدائم في سبيل إيجاد خدمات تساند مستفيدي الضمان وتدعمهم لمواجهة متطلبات الحياة والمحاولة قدر الامكان من ردف المعاش ومساندته بخدمات أخرى, منها برنامج دعم الكهرباء وتسديد جزء من فاتورة الكهرباء وهذه حسب عدد أفراد الأسرة, حيث تزيد المبالغ بزيادة عدد أفراد الأسرة

كذلك برنامج الحقيبة المدرسية والزي المدرسي وهذه محددة لكل طالب وطالبة منتظم في الدراسة بحيث يخصص لكل طالب 120 ريالا للحقيبة والزي المدرسي في كل فصل دراسي, حيث يعد هذا المبلغ مساندا وليس مبلغا كليا.

ويتضح أن هناك لبسا لدى الكثير في مخصصات الضمان, فالضمان الاجتماعي ليس مرتب موظف بل هو دعم ومساندة لتوفير عيش كريم, ومعاونة المحتاج بالتكفل بجزء من المصاريف الحياتية وليس التكفل الكلي.

كما أن الضمان لم يضع المبالغ المادية عبثاً بل تم تخصيصها بعد دراسة مع هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج وتحديد المبالغ حسب المناطق الحارة والباردة والمعتدلة, لتحديد المناسب, وعدد من الجهات لتحديد مبالغ الغذاء والمشرب والملبس وخلافه.
وتم تحديد مبالغ الغذاء بالتعاون مع مصلحة الاحصاءات العامة التي ساعدتنا بتحديد 84 ريالا لكل فرد, تنزل مع المساعدة الشهرية, محسوب فيها الغذاء الرئيسي من لحم وأرز وخلافه.
وتعد برامج الفرش والتأثيث ليس لكل المستفيدين وإنما فقط للمحتاجين للفرش والأجهزة الكهربائية, ويسعى الضمان لتوفير كل ما يحتاجه المرء في بيته, وقد يكون فرشا كاملا أو جزءا, والأولوية دائما لمن لديه أطفال, حيث أن الدعم يكون لمرة واحدة للأسرة, حتى يتسنى مساعدة الغير, وهناك شراكة مع بعض الشراكات لتوفير الأثاث والفرش والأجهزة بجودة عالية ومبالغ معقولة.
ودخل الضمان الاجتماعي مؤخرا كذلك في تسديد رسوم (قياس), إلى جانب برنامج الأسر المنتجة وهي من البرامج التي يعولون عليها الكثير ويحاولون من خلال أن يتلمسوا مهارات السيدات وقدراتهم وإمكاناتهم وتحفيزهم للاعتماد على انفسهم وإيجاد مداخيل لهم أخرى إلى جانب الضمان الاجتماعي لتحسين المستوى المعيشي للأسرة, ومساعدتها لإيجاد منافذ لتسويق منتجاتها بأشكال مختلفة اما بإقامة معارض داخل المكتب أو في المعارض التي تقيمها الجهات فنقوم بالمبادرة بتلك الجهات لحجز مساحة لعرض منتجات الأسر المنتجة فيها.
وبحسب تصريحات سابقة لوزارة الشؤون الاجتماعية فإن الوزارة أصبحت تعتمد على تلك الأسر بتكليفهم بتجهيز مناسباتها وتجهيز الأطعمة, فلم يعودوا يعتمدون على المطاعم, والمبالغ المالية تذهب للأسر بهدف تحفيزهم وتشجيعهم, كما أن الأسر المنتجة لا تقتصر على السيدات ولكن كذلك الرجال, فهناك مشاريع للرجال مثل بيع الأغنام والعمل في السواك ومناحل العسل ومعاصر الزيت, بالإضافة إلى مشاريع جماعية أثبتت جدواها ونجحت وعلى سبيل المثال مشروع الصيد في منطقة القحمة, حيث أصبح دخل المستفيد في تلك المنطقة 8 آلاف ريال شهريا.
وبحسب معلومات – حصلت «الرياض» عليها - اتضح أن الضمان الاجتماعي يعد حقا للمواطن المحتاج, ويستمر له طالما لم يتنازل هو في حال اكتفائه لمن هو أكثر حاجة منه, وقد حصلت حالات الاكتفاء ولكن قليل جدا من تنازل عن أموال الزكاة التي تصرف له لمحتاج أحق منه, على الرغم من تذكير الضمان المستمر لهم بأن ما يصرف لهم في الضمان هي أموال زكاة وصدقات, وهناك مواطنون يكتفون بعد القيام بمشاريعهم ولكن الضمان لا ينقطع عنهم إلا إذا طلبوا.
كما اتضح أن النظام يخدم المرأة المطلقة بغض النظر عن ظروف أسرتها, ففي حال تقدمت مطلقة أو أرملة للضمان تعمل الوزارة ببحث حالتها وهل لديها راتب شهري من الدولة أو مستحقات شهرية من التقاعد أو التأمينات الاجتماعية, ففي حال وجد وكان المرتب عاليا لا تدخل ضمن دائرة المستفيدين.
وبحسب جولة «الرياض» يتضح أن هناك قلة وعي من قبل مستفيدي الضمان بأن يصرفوا الأموال التي تصل إلى أياديهم للحصول على الكماليات وليس الأساسيات, فالجهود التي يبذلها موظفو الضمان لن يشعر بها أي شخص من خارج الضمان, فهناك مليارات تصرف سنويا, لو كان هناك ترشيد وتنظيم للمبالغ التي تصرف وتم عمل أولويات لنجحت الأسرة بالتوفير, فعادة تصرف تلك المعونات في كماليات. ويعمل الكثير من باحثي وباحثات الضمان الاجتماعي على توعية المستفيدين, ومن خلال السجلات ومعلومات – حصلت "الرياض" عليها - ليس كل الموجودين مستحقين للضمان, فهناك أسر اكتفت ولكن النظام لا يسمح لموظفي الضمان بقطع المعونة عنهم ما لم يطلبوا ذلك.
فهناك شابات صغيرات قادرات على العمل ولكن هناك اعتقادا بأنه من الدولة ويجب أن تأخذه الفتاة ولو لتسديد فاتورة الجوال, وهناك آباء يتاجرون بفتياتهم المطلقات للحصول على الضمان.
واتضح أنه لا يوجد ما يسمى قوائم الانتظار, فأي متقدم بعد التأكد من حالته ومدى استحقاقه للضمان يدرج سريعا ضمن المستحقين.
وهناك حالات ضمانية لا تقول الحقيقة وتبالغ من حقيقة حالها, اعتقادا منها بأن ذلك قد يجعلها تحصل على نصيب اكبر من الأموال, وقد اتضح ذلك من خلال مراجعة حقائق حالات روتها الأسر وفندتها السجلات.
فالكثير من مستفيدي الضمان لا يملكون الوعي الكافي لتقدير تلك المزايا, فالواقع يؤكد أن هناك جهودا جبارة من قبل الحكومة والوزارة لخدمة هذه الفئة ومساعدتها على مصاريف الحياة اليومية.
ويعد أدنى حد من الراتب ليستحق المرء الضمان هو ألفا ريال, حيث كان في السابق 1200 ريال, وأن أي فرد راتبه أقل من 3000 آلاف ريال يستطيع الدخول ضمن المساعدة المقطوعة كل عامين, بما فيهم أبناء السعودية الايتام.
وخصص الضمان الاجتماعي النسوي ركنا لدعم الأسر المنتجة بداخل الضمان تحت اسم «مورقة», يعطى لكل أسرة منتجة لمدة أسبوعين, تتولى فيه الأسرة تجهيز الأطعمة وبيعها على مراجعي الضمان الاجتماعي على أن يكون الدخل

كاملا للأسرة, وبعد ذلك يتم إعطاؤه بشكل مجاني لأسرة أخرى وهكذا, إلى جانب تخصيص ركن للقهوة والشاي والتمر مجانا للمستفيدات تكفلت بتجهيزه موظفات الضمان - بحسب ما وقفنا عليه -.

أسر ضمانية: الضمان يسد الضروريات ومشروع الأسر المنتجة فتح نافذة أمل

من جهتها، تقول إحدى مستفيدات «الضمان» المسنة «أم ثامر»، إن الضمان الاجتماعي دعمها بمبلغ 20 ألف ريال لتبدأ مشروعها في الطبخ, إلى جانب معونتها الشهرية والسنوية, وتقول: مستفيدة من الضمان منذ عام ولكن تعلمت ترشيد ميزانيتي ودعم أسرتي من خلال ما أحصله وها أنا ابتدأت مشروعي الخاص قبل شهرين آملة أن يتحول إلى مطعم كبير.

وقالت المسنة الأرملة «أم زهير» اليوم تقدمت للضمان الاجتماعي ولله الحمد تيسرت أموري فدخلي الشهري من مرتب زوجي المتوفى 1500 ريال, تأخرت في التقديم وذلك بسبب عدم معرفتي عن آلية التقديم حتى التقيت بإحدى السيدات وخبرتني عن الآلية كاملة.

بينما قدمت المستفيدة الشابة من الضمان الاجتماعي منذ عامين «أم عبدالله» شكرها لخدمات الضمان رافضة العمل أو الانخراط في مشروع الأسر المنتجة, فهي من وجهة نظرها لا تحب العمل ولا ترغب به, والضمان يكفي احتياجاتها الأساسية

وزادت المستفيدة منذ عشرين عاما «أم فرحان»، أن خدمات الضمان نستها مد يد الحاجة لأبنائها وزوجها, فهي اكتفت في أساسيات حياتها, ولكن ما يشقيها هو ايجار منزلها الذي تتكفل به بناتها.

واتفقت معها صديقتها المسنة «أم سلطان» والمستفيدة من الضمان منذ أكثر من 20 عاما وقالت: الضمان كفاني وزوجي المريض حتى توفاه الله, وما زال يدعمني, مؤكدة أنه يسد احتياجاتها الشخصية والمأكل والمشرب, ولكنه لا يوفر لها السكن وخلافه.

جهات حكومية تبحث استخراج "إقامة" استثنائية لأيتام مجهولي الأب من أجنبيات

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 16 شعبان 1436هـ - 3 يونيو 2015م
http://www.alriyadh.com/1053657

الرياض - صالح الحميدي

التقى د. ماجد بن عبدالله القصبي وزير الشؤون الاجتماعية، أمس الأول بأعضاء اللجنة المشكلة لوضع آلية نظامية لاستخراج «إقامات» استثنائية للأيتام ذوي الظروف الخاصة من أمهات أجنبيات لأب مجهول وذلك في مكتبه في محافظة جدة.

وشدد د. القصبي خلال الاجتماع على ضرورة رفع التوصيات التي يتفق عليها والإسراع في اعتمادها من الجهات الرسمية المختصة لإنهاء المعاناة عن تلك الفئة، والسرعة في اتخاذ انسب الإجراءات القانونية وأفضلها مع ضرورة التقييد بالأنظمة الأساسية المعمول بها في هذا الشأن مبدياً كامل الاستعداد لتسخير الإمكانات والأمور التي من شأنها إنجاح أعمال اللجنة، ونوه باهتمام الوزارة الشديد بفئة الأيتام وسعيها الجاد لتذليل الصعاب التي قد تعيق استقرار حياتهم على الأمد البعيد، وتم خلال الاجتماع مناقشة بعض البنود والنقاط التي تعكف اللجنة على دراستها، والاستفادة من آراء الوزير وتوجيهاته في هذا الشأن.

وثمن الدكتور القصبي، بالتعاون والتكامل الذي تنتهجه وزارة الداخلية بجميع قطاعاتها مع الوزارة والتناغم بين الوزارتين في التعامل مع قضايا المواطنين المختلفة.

يذكر أن اللجنة تضم في عضويتها إضافة إلى وزارة الشؤون الاجتماعية، إمارة منطقة مكة المكرمة، ووزارة الداخلية ممثلة في وكالة الأحوال المدنية والمديرية العامة للجوازات، ووزارة الخارجية، ومركز المعلومات الوطني، وعدد من المستشارين من ديوان وزارة الداخلية.

من جهة أخرى، بحث د. ماجد القصبي وزير الشؤون الاجتماعية، في لقاء مع إحسان بن صالح طيب الأمين العام لهيئة الإغاثة الإسلامية، القضايا المشتركة وسبل توحيد الجهود وتبادل الخبرات بين «الوزارة» و«الهيئة»، وإيجاد قنوات تواصل تسهم في الرقي بالعمل الاجتماعي المشترك، كما شمل مجال رعاية الأيتام، والأسر المنتجة، والعمل الخيري والاغاثي والآليات التي يمكن بها تطوير وتحسين الأداء في تلك المجالات، واطلع وزير الشؤون الاجتماعية، على أهم الإنجازات التي حققتها الهيئة في ميدان العمل الخيري والاغاثي.

"الشؤون الاجتماعية" و"التعليم" تدشنان شراكة دمج ذوي الإعاقة الحركية.. اليوم

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 16 شعبان 1436هـ - 3 يونيو 2015م
http://www.alriyadh.com/1053659

الرياض - صالح الحميدي

تدشن وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التعليم-مساء اليوم- مشروع شراكة فاعلة لخدمة ذوي الإعاقة، ودمجهم في الجانب التربوي والخدمات المساندة لتعليم فئات ذوي الإعاقة، بحضور د. ماجد بن عبدالله القصبي وزير الشؤون الاجتماعية، في قاعة نيارة في الرياض.

وتأتي هذه الشراكة إثر اجتماعات بين الوزارتين ممثلة في لجنة التربية الخاصة، جرى خلالها الاتفاق على استمرار تعليم طلاب وطالبات مؤسسة رعاية الأطفال المشلولين في الرياض في مدارس التعليم العام التابعة لوزارة التعليم بدءاً من الفصل المقبل، حيث استكملت جميع الإجراءات الخاصة بذلك وهذا هو مشروع الدمج الصحيح في التعليم العام.

واتفقت الوزارتان من خلال اللجنة الفنية المعنية في الإعاقة السمعية من الوزارتين على تقديم خدمات المعينات السمعية للفئات العمرية التي في مراحل التعليم والتدريب من قبل الإدارة المختصة بوزارة التعليم حسب الاختصاص، حيث تم وضع آلية لتنفيذ هذه الاتفاقية من قبل لجنة مختصة من الجانبين، وستقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بالاستمرار في تقديم برامج أشمل وهو خدمات التأهيل لحالات ذوي الإعاقة في برنامج الرعاية النهارية استكمالاً لنجاحات المؤسسة السابقة في خدمة ذوي الإعاقة.

من جهة أخرى، تنظم وزارة الشؤون الاجتماعية مهرجاناً صيفياً ومعرضاً للأسر المنتجة، الجمعة المقبل في مجمع الوزارة في الدرعية، تستمر فعالياته لمدة تسعة أيام.

وقالت هيفاء بنت محمد العنقري رئيسة القسم النسائي في مركز التنمية الاجتماعية في الدرعية: إن المهرجان سيسهم في تفعيل عدد من المبادرات التنموية التي طرحتها وكالة التنمية الاجتماعية، وسيصاحبه معرض للأسر المنتجة إضافة إلى عدد من المحاضرات وورش تدريبية مجانية للنساء حول فن التشكيل بالبعد الثلاثي، وفن الأوروجامي، وعطري ابتكاري، وتصميم الصور وطباعتها، وفن تصميم الأزياء وتنسيقها، واصنعي جمالك بنفسك، وفن التصوير الفوترغرافي، وأركان تعليمية ترفيهية، ومسرح خاص بالطفل، وسيشهد مشاركة اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات، ومكتبة الملك عبدالعزيز.

ودعت العنقري جميع أفراد المجتمع من النساء والأطفال إلى حضور حفل الافتتاح الذي تبدأ فعالياته الساعة 4.30 مساءً، ويتخلله فقرات وأنشطة ومسابقات، مشيرة إلى أن فعاليات الفترة المسائية في بقية الأيام تبدأ 4.30 عصراً وحتى 9.00 مساءً.

آل طاوي : وحدة الحماية بجدة استقبلت650 حالة خلال 6 أشهر

تنوّعت ما بين عنف جسدي وتحرش جنسي ومحاولات انتحار

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 16 شعبان 1436هـ - 3 يونيو 2015م
اضغط هنا

داود الكثيري - جدة

كشف مدير فرع وزارة الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة عبدالله آل طاوي أن الفرع استقبل (650) حالة من حالات الحماية الاجتماعية من شهر محرم 1436هـ حتى نهاية جمادى الآخرة و كانت جوانب الحماية عادة من عنف جسدي أو نفسي أو تحرش جنسي أو حماية من القتل والحرق أو حرمان أم من أطفالها أو الهروب من المنزل أو الانتحار . وأشار آل طاوي إلى أن الحالات التي استقبلتها الشؤون الاجتماعية كانت حالات عنف نفسي لنساء وعنف جسدى وتحرش جنسي وحالات هروب من المنزل ومحاولة انتحار كما ان هناك حالات استقبلتها وحدة الحماية وليست لها علاقة مباشرة بها وأحيلت لجهات أخرى وحالات حماية لأطفال وايضا حالات اعتذرت عن الاستمرار في القضية وحلّت وديًا» منوها إلى أن معظمها من النساء والأطفال الذين حرموا من الحقوق الأساسية في التعليم والصحة ومن الحصول على الوثائق الرسمية لإثبات الهوية.

وأضاف آل طاوي :» تعاملنا مع الحالات حسب نوعها فبعضها تم تسوية الخلاف بين المتنازعين وتنتهي القضية بعد الاستعانة بالأخصائيات الاجتماعيات إذا كانت الحالة تخص امرأة أو طفل, وبعضها يتم رفعها للمحكمة لأخذ الحق قانونيا,والبعض الآخر من حالات إيذاء طفل أو امرأة ويتم إيداعهم دار الحماية لحين الانتهاء من القضية واتخاذ الإجراءات اللازمة. واشار الى ان الحالات التى لا تتجاوب فيتم رفعها لمقام الإمارة في المنطقة للبت فيها حسب المتبع» منوها إلى أنه لا يوجد حاليا في دار الحماية الاجتماعية إلا عدد قليل من الحالات تحت الإجراء الرسمي.

5854 دعوى نفقة شرعية أمام المحاكم.. ومكة أولاً

سجلتها 13 منطقة خلال 7 أشهر

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 16 شعبان 1436هـ - 3 يونيو 2015م
اضغط هنا

تصدرت مكة المكرمة مناطق المملكة في عدد الدعاوى القضائية المرفوعة من مطلقات على مطلقيهنّ، ويطالبن فيها بالنفقة الشرعية، حيث تم تسجيل 1873 دعوى خلال السبعة أشهر الأولى من العام الهجري الحالي، فيما نظرت محاكم وزارة العدل خلال تلك الفترة 5854 دعوى مقدمة من زوجات في 13 منطقة.

وجاءت منطقة الرياض في المركز الثاني بواقع 1484 دعوى، تلتها الشرقية بواقع 840 دعوى، ثم جازان بواقع 410 دعوى، والمدينة المنورة بـ 320 دعوى، وعسير بـ 262 دعوى، والقصيم بـ 208 دعوى، ثم تبوك بواقع 115 دعوى وحائل بواقع 99 دعوى، والجوف بواقع 89 دعوى، والحدود الشمالية بواقع 56 دعوى، والباحة بواقع 55 دعوى. فيما جاءت منطقة نجران في المرتبة الأخيرة بعدما تسجيل محاكمها 43 دعوى.

الطائف تشهد ملتقى توظيف السجناء المفرج عنهم وتأهيلهم لسوق العمل

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 16 شعبان 1436هـ - 3 يونيو 2015م
اضغط هنا

عواض الخديدي - الطائف
اتفقت إدارة سجون الطائف والغرفة التجارية الصناعية بإقامة ملتقى توظيف السجناء المفرج عنهم، وتأهيلهم لسوق العمل وحث الشركات للاستفادة من الأيدي العاملة المدربة من السجن.
جاء ذلك خلال اللقاء الذي جمع مدير إدارة سجون الطائف العميد فائز الأحمري مع رئيس الغرفة التجارية الصناعية الدكتور سامي العبيدي بحضور نائبي الغرفة أنور الزهراني وبندر السعيدي وعضو مجلس الإدارة مشعل فلاح، ومدير العلاقات العامة بالغرفة يوسف الزهراني وكذلك بحضور مدير سجن الطائف العميد مشعل المفرجي، ومدير المعهد المهني بالسجن العام علي الشهري، ومدير شعبة الإصلاح والتدريب العقيد احمد الفعر. وبدأت الزيارة بجولة على التدريب المهني بالسجن، وشرح آلية عمل تأهيل السجناء لسوق العمل.
وأوضح رئيس غرفة الطائف الدكتور سامي العبيدي أن زيارة السجن العام بالطائف كانت من ضمن أهداف مجلس إدارة غرفة الطائف، مؤكدًا على ضرورة العمل على اندماج هذه الفئة ضمن المجتمع وجعلها فئة منتجة، لاسيما وأنهم يتلقون تدريبًا مهنيًا عاليًا في السجن، يجعلهم مؤهلين لسوق العمل. وأضاف العبيدي أنه بالاتفاق مع إدارة السجون سيتم تحديد فرق عمل من الغرفة والسجون لتفعيل شراكة لخدمة هذه الشريحة من المجتمع، وتطبيق الاتفاقيات على أرض الواقع.

مختصون يطالبون بعقوبات رادعة وصارمة لحماية الأطفال من العنف

دعوا لنشر الثقافة الحقوقية عبر منهج خاص يدرس بالمدارس والجامعات

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 16 شعبان 1436هـ - 3 يونيو 2015م
اضغط هنا

سلوى حمدي – الرياض
دعا عدد من المختصين الى فرض عقوبات رادعة وحازمة وصارمة تضمن وقف او تقليص حالات الاساءة والعنف ضد الاطفال . وقالوا لـ «المدينة»: إنه من الضروري نشر الثقافة الحقوقية من خلال منهج خاص يدرس في المدارس والجامعات ويتم البدء في تدريس حقوق وواجبات الفرد في المجتمع منذ مرحلة رياض الأطفال حتى المرحلة الجامعية.
واشاروا ان عدم محاصرة ظاهرة العنف ضد الاطفال ربما يؤدي لخروج شخصيات غير سوية للمجتمع بسبب الإساءة والتنشئة في بيئات إساءة وبالتالي يصبح لدينا مخرج سئ وبيئة خصبة للإرهاب والجريمة.
تقول المستشارة الأسرية والتربوية والنفسية ريم العماري : إن الإساءة للأطفال ملف كبير وذو أبعاد كثيرة في العالم ككل وفي المملكة العربية السعودية، فقد صدر القانون الخاص بالمرسوم الملكي رقم/14 بتاريخ 1436/2/3هـ، وهو الذي نص بالمصادقة على نظام حماية الطفل من الإيذاء والإهمال والتحرش والاستغلال والتمييز،وهذا النظام يضمن حقوق الطفل المقررة في الاتفاقات الدولية والدين الإسلامي ويقصد بالطفل في النظام هو من الولادة حتى عمر الثامنة عشرة.
وقالت انه رغم صدور القانون إلا اننا نحتاج إلى ضوابط صارمة في التأكد على تطبيقه، لأننا مازال في مجتمعنا البعض متمسك بموروثات خاطئة في طرق تربية الأطفال مثل الضرب والقسوة والحرمان في تربية الأطفال، وعدم فهم خصائص النمو الخاصة بكل مرحلة من مراحل النمو، وأن الطفل ملكية خاصة للوالدين يحق لهما أن يفعلا به ما يريدان ويمارس الوالدان معه العبودية بشكل كامل.
وأضافت ينشأ الطفل في مجتمعنا دون أن يعي أن لديه حقوقا وأن الدولة حفظت له هذه الحقوق .
واشارت الى ان الكثير من أفراد المجتمع لا يعون الضرر الذي يلحق بالأطفال والخطر المستقبلي على الأطفال المساء إليهم أو الذين ينشأون في بيئة إساءة فدائرة الإساءة تستمر، التراكمات النفسية السلبية التي تحدث بسبب الإساءة تؤثر بشكل مباشر على حياة الفرد وبالتالي تؤثر على المجتمع .
وطالبت بحلول جذرية و تطبيق القانون بشكل صارم وعاجل وتكون العقوبات للمسيئين رادعة وحازمة وصارمة تضمن حق الطفل، وتضمن عدم تكرار الإساءة وتوضح للطفل أنه ليس من حق أي شخص مهما لو كان أن يسي له سواء أحد الوالدين أو معلم أو مدير، .فالسؤال أليس أطفالنا هم ثروتنا الحقيقية ؟؟ لماذا لا نحافظ عليهم بطريقة صحيحة.
كما طالبت بتوعية المجتمع أكثر بحقوق الطفل والعقوبات الخاصة بالإساءة، وطرق التربية السليمة وتكون هذه التوعية عبر وسائل الإعلام، المدارس، دور العبادة ومن المهم جدا ان يشرف على هذه التوعية التربويون المتخصصون والابتعاد عن الاجتهادات الشخصية في التربية .
وطالبت ايضا بنشر الثقافة الحقوقية من خلال منهج خاص يدرس في المدارس والجامعات ويبتدئ تدريسه كحقوق وواجبات الفرد في المجتمع منذ مرحلة رياض الأطفال حتى المرحلة الجامعية.وقالت: لابد أن نعطي الموضوع حقه ونقف وقفة جدية لأن خروج شخصيات غير سوية للمجتمع بسبب الإساءة والتنشئة في بيئات إساءة يصبح لنا مخرجا سيئا وبيئة خصبة للإرهاب والجريمة.
نظام حماية الطفل
من جانبه أوضح المستشار والمختص الاجتماعي والمهتم بالعلاج الأسري فياض العجمي أن نظام حماية الطفل ينص على اعتبار عدد من الأفعال بمنزلة إيذاء أو إهمال بحق الطفل ومن بينها التسبب في انقطاع تعليمه وسوء معاملته،والتحرش به وتعريضه للاستغلال المادي أو في الإجرام والتسول،واستخدام الكلمات المسيئة التي تحط من كرامته والتمييز ضده لأي سبب عرقي أو اجتماعي أو اقتصادي.
وأضاف: إن النظام ينص على ان للطفل الذي لاتتوفر له بيئة عائلية مناسبة قد يتعرّض فيها للإيذاء أو الإهمال الحق في الرعاية البديلة من خلال الأسرة الحاضنة التي تتولى رعايته وكفالته أو مؤسسات الرعاية الاجتماعية الحكومية أو الأهلية أو الخيرية إذا لم تتوافر أسرة حاضنة وان النظام يلزم كل من يطلع على حالة إيذاء أو إهمال إبلاغ الجهات المختصة فورا.
كما يلزم جميع الجهات المختصة بمراعاة مصلحة الطفل في جميع الإجراءات التي تتخذ تدابير الرعاية والاطلاع المناسبة إذا كان في بيئة تعرّض سلامته العقلية أو النفسية أو الجسدية أو التربوية لخطر الانحراف.مبينا ان الجهات ذات العلاقة كوزارة الشؤون الاجتماعية ومراكز الشرط وهيئة التحقيق والادعاء العام وإقامة الدعوى أمام المحكمة المختصة التي تتولى بدورها تقرير العقوبات المناسبة في حق المخالفين،وفقا لما تقضي به أحكام الأنظمة ذات الصلة.
طفل معنف

فيما قال المحامي محمد إسماعيل: إن نظام الحماية يعطي حالة تشديد على الولي زيادة في العقوبة تسمى قانونيا من الظروف المشددة للعقوبة لان الولي يفترض يكون مصدر رعاية وليس مصدر إيذاء.
وشكر الجهات المعنية وطالبها بالمزيد من الرعاية والحماية وإعطاء دور أقوى حيث أن هناك حالات من العنف محبوسة لابد أن يوجد لها حلول صارمة،حيث أن الجهات المعنية تقف أمامها مكتوفة الأيدي لانه ليس هناك آلية لحماية المعنفين أثناء حبسهم في البيوت والاستجابة لاستنجادهم وإغاثتهم .مبينا أن نظام حماية الطفل جعل التبليغ واجبا على كل من اطلع على حالة عنف وجعل عقوبة على من يخفي حالة عنف . واكد أنه إذا وصل للجهات المعنية أمر عن طفل معنف سيكون له حماية وسيعاقب . واضاف : ولكن ماذا عن الحالات التي لم تصل للجهات المعنية .

منتدى يدعو لحفظ حقوق المخترع وصون أفكار الموهوبين

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 16 شعبان 1436هـ - 3 يونيو 2015م
اضغط هنا

عبدالعزيز الغامدي - جدة تصوير: محمد كديش - ابراهيم عسيري - محمد طلبة
دعا منتدى الموهبة التقنية 2015م، الذي تستضيفه كلية الاتصالات والإلكترونيات بجدة لحفظ حقوق المخترع وصون أفكار الموهوبين.
واقترح عضو هيئة التدريب ورئيس مركز تقنية المعلومات بمكتب التدريب التقني والمهني بمنطقة مكة المكرمة الدكتور د. عبدالله بن علي باحطاب، في ورقة عمل قدمها أمس، بعنوان «طرق تفعيل الشراكة مع قطاع الأعمال»، ضمن فعاليات المنتدى، الذي تتواصل فعالياته بأحد الفنادق بجدة ثلاثة أيام، عددًا من الآليات المنظمة لتفعيل التعاون مع القطاع الخاص حيال ما يقدمه المخترعون السعوديون من المتدربين التقنيين وطلاب التعليم.
وطالب مراكز الموهوبين بكل منطقة بحصر التخصصات والكوادر المتخصصة في المجالات التقنية في جميع الوحدات التدريبية، وعمل زيارات للقطاع الخاص وعرض عليهم أن يتم تنفيذ أي تطوير لمنتجاتهم من خلال الكليات والمعاهد، ومن ثم استقبال الطلبات للاطلاع على مميزات ومشكلات أو تطوير المنتج من القطاع الخاص، بالتنسيق مع الجهة التابع لها الاختراع.
وقال:»إن الدول المتقدمة لمست فعلًا حاجة المخترع إلى دعم القطاع الخاص، ما جعل القطاع يتبنى براءة اختراع المشروع، وتبني كل الخطوات المتبقية، من إنتاج وتسويق، وفي حال عدم حصول المشروع على براءة الاختراع فإنه سيتم نشر بحث علمي يوضح فيه دعم الشركة الممولة»، محذرًا من عدم اتباع النواحي القانونية عند اتخاذ هذه الخطوات، وذلك من خلال توثيق محضر اجتماع عند اللقاء بأي شركة قبل عرض الاختراع عليها، وأهمية أخذ موافقة المخترع.
وحث باحطاب على استثمار البنية التحتية، التي أسستها حكومة خادم الحرمين الشريفين - حفظها الله في محاضن التدريب والتعليم من معامل وكوادر بشرية، ما يساهم في قدرة القطاع الخاص على تبني البحث والتطوير لمنتجاته من خلال عمل مشروعات إستراتيجية، لتوطين التقنية.
من جهته، أكد نائب محافظ المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني المهندس راشد الزهراني أن المؤسسة حريصة على تقديم الفعاليات والبرامج التي تشجع الموهبين على مدار العام، إلى جانب تقديم جميع سبل الرعاية لهم، وإتاحة الفرصة لهم في عرض ابتكاراتهم في محافل محلية ودولية.
ولفت إلى أنه يوجد في المؤسسة أكثر من 28 مركزًا لرعاية الموهبين لتحفيزهم، ملمحًا إلى حصول العديد من المتدربين على العديد من الجوائز خلال مشاركتهم في معارض إقليمية وعالمية كمعرض جنيف وكولالمبور، مبينًا أن من بين الجوائز 20 ميدالية ذهبية وبرونزية.
وذكر أن المؤسسة حرصت هذا العام على تسويق منتجات وابتكارات المتدربين، وإبرازها لرجال الأعمال، حتى يتبنوها ويترجموها على أرض الواقع، ليستفيد المتدربون من ذلك بالإضافة إلى مساهمة تلك الابتكارات في الرقي بمستوى الإنتاج لدى القطاع الخاص.

مكاتب تتجه للمظالم حال عدم استجابة الوزارة

تنسيق دولي مع السفارات لإنهاء أزمة استقدام "المنزلية"

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 16 شعبان 1436هـ - 3 يونيو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150603/Con20150603775417.htm

متعب العواد (حائل)، فاطمة العمري (جدة)

تعتزم عدد من مكاتب الاستقدام التوجه لديوان المظالم في حال عدم استجابة وزارة العمل لمطالبها، فيما بدأت الوزارة اتخاذ خطوات ميدانية بتنسيق دولي سريع مع سفارات المملكة في كل من نيودلهي، دكا، هانوي، كولمبو والقنصلية العامة في مومباي؛ لتسريع وتيرة عمل مكاتب إرسال العمالة في هذه الدول للاهتمام بطلبات العمالة المنزلية النسائية التي ترد من المواطنين عبر شركات ومكاتب، مع منح أولوية تسهيل وإنهاء إجراءات العمالة المنزلية النسائية بشكل أسرع. ووفقا لمصدر مطلع لـ(عكاظ) فإن وزارة العمل أنهت بشكل عملي التنسيق مع سفارات المملكة في بعض البلدان زيادة الطاقة الاستيعابية لإصدار التأشيرات، في الوقت الذي تم فيه الاتفاق مع عدد من شركات الطيران لتكثيف رحلاتها الأسبوعية المباشرة إلى المملكة لاحتواء الأزمة قبل دخول شهر رمضان المبارك.

وأشار المصدر إلى أن الوزارة لا تزال تتلقى شكاوى المواطنين من خلال مراكز خدمة العملاء؛ بسبب رفض مكاتب الاستقدام العمل بنظام استقدام العمالة المنزلية الجديد الذي أصدرته وزارة العمل مؤخرا، الذي اشتمل على جملة من القرارات والتنظيمات لتحسين وتطوير سوق العمالة المنزلية شملت ضبط تكاليف ومدد الاستقدام وتنظيم المبالغ المالية التي يدفعها المواطن وتنشيط دور الشركات والمكاتب، وتحسين أداء السوق وتنويع الخيارات لزيادة التنافسية وتفعيل دور المكاتب الخارجية للحد من تأخر العمالة وتنفيذ الالتزامات التي نصت عليها الاتفاقيات الموقعة مع الدول. وتأتي هذه القرارات لتسهم في تجاوز تحديات سوق العمالة المنزلية بشكل عام والعمالة المنزلية النسائية بشكل خاص، وتعزيزا لحماية حقوق جميع الأطراف.

يأتي ذلك فيما علمت (عكاظ) من مصدر مطلع، اعتزام عدد من مكاتب الاستقدام التوجه لديوان المظالم في حال عدم استجابة وزارة العمل لمطالبها، فيما ينتظر أكثر من 200 مكتب استقدام نتيجة الاعتراضات المقدمة للوزارة على القرار رقم (3207) الخاص بتحديد مدة وصول العمالة المنزلية بواقع 60 يوما، إضافة إلى النسبة المقدمة لقيمة العقد الـ 25 في المئة، بالإضافة إلى غرامة التأخير. وقال ماجد الهقاص (خبير في استقدام العمالة): «جميع هذه القرارات يستحيل تنفيذها سواء من ناحية المدد الزمنية أو الأسعار، فمكاتب الاستقدام تحدد مدة إحضار الخادمة على حسب الظروف التي تسمح، وأحيانا هناك تحديات تمنع وصول الخادمة في الوقت المحدد، خصوصا أن الآن الضغط على بعض الدول المصدرة للعمالة أكثر من غيرها؛ ما يزيد المشكلة سوءا».

منع العمل تحت الشمس.. الإثنين

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 16 شعبان 1436هـ - 3 يونيو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150603/Con20150603775421.htm

سعاد الشمراني (الرياض)
تبدأ وزارة العمل يوم الإثنين 28 شعبان، الموافق 15 يونيو، تطبيق نظام منع العمل تحت أشعة الشمس، على جميع المنشآت من الساعة الـ 12 ظهرا إلى الساعة الـ3 مساء، خلال الفترة الواقعة بين 15 من شهر يونيو إلى نهاية يوم الـ 15 من شهر سبتمبر.
وأوضحت الوزارة أن التنظيم يستثني العمال الذين يعملون في شركات النفط والغاز، وكذلك عمال الصيانة للحالات الطارئة، على أن تتخذ الإجراءات اللازمة لحمايتهم من أضرار أشعة الشمس.

بطالة السعوديين.. غير المنطقية!

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 16 شعبان 1436هـ - 3 يونيو 2015م
http://www.alriyadh.com/1053724

د. عبدالعزيز بن علي المقوشي

الأرقام الصادمة التي « تصفعنا بها وسائل الإعلام المحلية بين وقت وآخر حول أعداد الممارسين الصحيين و»أحيانا» الأكاديميين» المزورة شهاداتهم، هي حقا وجه قميء في مشهدنا التنموي الرائع الذي تقوده حكومة هذا الوطن العزيز.. وعلى الرغم من محاولة جهات حكومية كهيئة التخصصات الصحية مثلا التقليل من حجم «المصيبة» إلا أننا كوطن يناضل من أجل أن يكون ضمن العالم الأول «وهو يستحق ذلك بجدارة» يجب ألا نقبل بحدوث مثل هذا الأمر مطلقا خاصة في ظل وجود جامعات الوطن الحكومية والخاصة التي تمتلئ جميعا بتخصصات صحية متنوعة وبمستوى عال من الجودة الأكاديمية والتدريبية وفي ظل وجود شباب طموح صادق وواع وقادر على دراسة كافة التخصصات مظهرا تميزا واضحا وجالبا لشهادات وتقديرات علمية محلية وإقليمية وعالمية..

إذاً أين تكمن المشكلة وما الذي يجعلنا «نبحث» عن عاملين في قطاعات معينة كالقطاع الصحي مثلا في أرجاء الأرض ليملي علينا الآخر شروطه وليتدرب «محدودو» التأهيل وربما «مزورو الشهادات» في أرضنا ثم يتجهون إلى العالم الأول للعمل هناك حاملين شهادات الخبرة والتجربة «عفوا أقصد التدريب!» من وطننا وهو ما أصبح ظاهرة واضحة خاصة في القطاع الصحي حيث يعتبر الكثير من الأجانب العمل في المملكة فرصة للتدريب ومن ثم التقدم للعمل في دول متقدمة كأوروبا والولايات المتحدة الأميركية وكندا! وما الذي يجعل أحد كبار المهتمين والممارسين للعمل الصحي بالمملكة يؤكد في أحد المؤتمرات أن المملكة في حاجة إلى أطباء الطوارئ وستستمر كذلك حتى أكثر من خمسة وعشرين عاما دون قدرتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي الوطني منهم!.

إذا كان ابن الوطن «ذكرا كان أو أنثى» ينهي دراسته الثانوية بتميز ثم «يصدم» بعدم قبوله في المسار الصحي الذي نحن في أمس الحاجة إليه بينما «يدفع» به عنوة إلى تخصصات «يغص» بها الوطن ليضاف بعد عدة سنوات إلى «ركب» البطالة! بينما تتوجه لجان التعاقد كل عام للبحث عن ممارسين صحيين في كافة التخصصات.. فنحن حقيقة في أزمة تخطيطية! وقد كنت كتبت عن هذا الموضوع في هذه الزاوية بصحيفة الوطن الرائدة «الرياض» تسع مرات (20 /1434/1 و 1434/1/13 و 1433/4/13 و 1433/3/29 و 1433/3/15 و 19/ 1432/11 و 1431/3/14 و 6/23/ 1430 و 1429/7/19) بطروحات مختلفة بعضها يتعلق بمشكلة البطالة ودور الجامعات ومراكز التدريب في تفاقمها وبعضها يتعلق بالخلل الموجود بين الحاجة لمخرجات وطنية وسياسات القبول بالجامعات كما كنت تحدثت عن توقعات بحدوث مشكلة اختلال التوازن بين مخرجات الجامعات وحاجة الوطن في الثمانينات الميلادية (1984م) بعد حوار أجريته آنذاك مع معالي الأستاذ خالد بن تركي السديري رئيس ديوان الخدمة المدينة «وزارة الخدمة المدنية حاليا» وكنت ولا أزال أطالب بلجنة وطنية تجمع بين معالي وزراء التعليم والخدمة المدنية والتخطيط والصحة والمالية من أجل معالجة هذا الأمر بحيث يتم العمل على تيسير قبول الطلاب والطالبات لدراسة التخصصات التي يحتاجها الوطن كالمسارات الصحية مثلا ولزيادة القدرة الاستيعابية للجامعات في هذه المجالات وقد أسعدني كثيرا كما أسعد كافة مواطني هذا الوطن العزيز تلك اللقاءات الرائعة السريعة بين أصحاب المعالي الوزراء التي تصب جميعا في مصلحة الوطن كما أبهجني كثيرا التوجه الرشيد الذي تعمل به وزارة التعليم من خلال ربط البعثة بالحاجة الوظيفية بتوقيع اتفاقيات «بعثتك .. وظيفتك» مع عدد من القطاعات مما سيساهم بشكل مباشر في تحقيق الاستقرار النفسي للطالب المبتعث حيث ضمان وظيفته وترشيد مصروفات الابتعاث لتكون لمجالات يحتاجها الوطن العزيز ولتخفيف نسب البطالة بين السعوديين والتي تزداد يوما بعد آخر ولعلي هنا أقترح أن يقصر الابتعاث والانضمام للبعثة للمجالات التي يحتاجها الوطن من خلال التنسيق بين وزارات الخدمة المدنية والتخطيط لمعرفة الحاجة الحالية والمستقبلية وبين وزارة التعليم كجهة مشرفة على برنامج الابتعاث الخارجي كما قد يرى المسؤولون بوزارة التعليم الطلب من مبتعثي الوزارة لتخصصات لا يحتاجها الوطن ضرورة تغيير تخصصاتهم لتلك التي يحتاجها الوطن بدلا من مواصلة دراستهم في تلك التخصصات التي لن يتحقق منها إلا ارتفاع في نسب البطالة مع أهمية قصر برنامج الابتعاث حاليا على تلك التخصصات الي يتم توقيع اتفاقيات مع الجهات التوظيفية من خلال هذا البرنامج المميز «بعثتك.. وظيفتك» فهل نسعى لذلك؟ وهل تفصح وزارة الاقتصاد والتخطيط عن خطط الوطن وحاجاته المستقبلية من الموارد البشرية بحيث يتجه أبناء الوطن لما يضمنون من خلاله مستقبلهم الوظيفي؟ وهل نراجع برنامجنا لإعادة تأهيل الجامعيين في معهد الإدارة العامة وغيره من الجهات التدريبية الحكومية والخاصة؟ أتمنى ذلك.. ودمتم.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

العنف كغياب للآخر

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 16 شعبان 1436هـ - 3 يونيو 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=26540

عبدالله المطيري

في المقالة السابقة كان التفكير في العنف من خلال أحد أشهر الحوارات في التاريخ الفلسفي، حوار سقراط مع مينو. لا بد في البداية أن نذكّر أن الحوار بحد ذاته هو قطيعة مع أشكال العنف الحادة كالعنف الجسدي. بمعنى أن الحوار هو إعلان بأن هناك طريقة أخرى للتواصل وإنجاز الأهداف غير وسيلة القضاء على الآخر فيزيائيا أو إعاقة حضوره بشكل مساو للذات.

الحوار رهان على حضور الذات والآخر معا. الحوار بهذا المعنى قطيعة مع جزء هائل من العنف، لكنه ليس بالضرورة قطيعة مع كل العنف.

بمعنى آخر، الحوار كما في مثال مينو قد يحمل في طياته جذورا للعنف. هذه الجذور يمكن النظر إليها من خلال موقف الذات من الآخر. على سبيل المثال الحوار التقني بمعنى الحوار محدد الأهداف سلفا لا يتناقض مع تشيؤ الآخر. أي لا يتناقض مع تحويل الإنسان الآخر إلى أداة يتم خلالها تحقيق هدف الذات. الحوار بين التاجر والزبون هو حوار من هذا النوع. داخل هذا التواصل يحضر الطرفان بصفات وأدوار محددة تخدم الغاية التجارية.
الحوار الدعوي الذي تنطلق فيه الذات إلى تحويل الآخر إلى نسخة منها يدخل في السياق ذاته. الآخر هنا مجرد ذات محتملة، لذا حين تفشل الدعوة يتم إعلان الحرب أو العداوة أو في أحسن الأحوال يتم إعلان القطيعة.
في حوار سقراط مع مينو، يمكن ملاحظة ما يمكن تسميته بالعنف الميتافيزيقي. بمعنى العنف الذي تفرضه المقولات الميتافيزيقية على التفكير والتواصل.
إحدى القوى الميتافيزيقية التي مارست ضغطا على مينو في الحوار هي ما يمكن تسميته بمذهب التعريف عند سقراط. هذا المذهب ينطلق من أن أول خطوة لفهم الأشياء تتم من خلال تعريفها. أضف إلى ذلك مذهب الجوهر ليكون التعريف هو ما يقبض على جوهر الشيء. الجوهر بطبيعته هنا واحد ومتمايز عن غيره. أمام هذا الجدار الميتافيزيقي كانت تعريفات مينو للفضيلة تتساقط الواحدة تلو الأخرى ليصل مينو إلى حالة عميقة من الارتباك والغضب.
التصور السقراطي هنا أن مينو قد اكتشف بنفسه قصور ومحدودية أفكاره، وأن هذا الشعور طبيعي للوصول إلى مرحلة إدراك الجهل والبدء في البحث الجاد. كل هذا ممكن ولكنه بالتأكيد ليس الطريق الوحيد للمعرفة.
الحجة السقراطية تقول إن هذا العنف "شرط ضروري" للمعرفة، وهذا ما يجعل هذا العنف طبيعيا بل وخيرا، باعتبار أنه يقود إلى خير أكبر وهو خير المعرفة. لكن هل هذا فعلا هو الطريق الوحيد للمعرفة؟ نعرف اليوم أن مذهب التعريف ومذهب الجوهر ليسا الطريقان الوحيدان للمعرفة.
مثلا المعرفة الاستقرائية بعمومها تقوم على عكس هذا التفكير بحيث تنطلق من الملاحظات الواقعية لبناء أحكام متعلقة بذلك الواقع. فكرة الجوهر أيضا لم تعد متداولة أو حتى مقبولة بشكل كبير في التفكير المعاصر. الأشياء والأفكار هي نقاط التقاء لعوامل متعددة شاركت في تشكيلها وبنائها. إذا الاتفاق والتشابه هو منطق فكرة الجوهر فإن الاختلاف والتنوع؛ شكل آخر من أشكال التفكير لم يكن مطروحا أمام مينو.
المقولات الميتافيزيقية المتعالية بهذا المعنى تغطي الآخر وتخفيه باعتبار أنها تحدد مسبقا الفضاء الذي يمكن له الظهور فيه. نلاحظ هنا أن الأنا هي سيدة الموقف، فهي من تضع الشرط الأساس لحضور الآخر.
الآخر هنا يظهر بقدر تشابهه لا بقدر اختلافه. حين تتوافق مع تصوراتي الذهنية المسبقة فإن تواصلنا سيستمر، ولكن حين تختلف معها فإن الحوار سيتم توجيهه باتجاه مهمة محددة ينتهي التواصل بانتهائها: مهمة إقناعك لتشابهني.
صحيح أن التفكير في كثير من الأحيان قد يستلزم الانطلاق من مقدمات أكبر تربط الأفكار وتنظم الاستنتاج ولكن الفكرة هنا أن تكون الأولوية للآخر على هذه المقدمات. بمعنى أن تكون العلاقة مع الآخر سابقة بالمعنى المنطقي والتاريخي على هذه المقدمات. الآخر هو شرط هذه الأفكار وليس نتيجة لها وبالتالي فإن حضوره يفترض أن يفتح فضاء الجديد والمختلف والمفاجئ الذي هو بطبيعته تحد لما هو مستقر وثابت.
علاقة سقراط ومينو ستكون أكثر تواصلا لو كان سقراط أكثر انفتاحا على مينو. رغم أن سقراط هو من كان يجول في الطرقات بحثا عن الحوارات إلا أن حواراته كانت محدودة الأفق باعتبار أنه كان يسعى إلى "إظهار جهل مدعي المعرفة".
هذه المهمة نبيلة ولكنها في الوقت ذاته تحجب الذات عن الآخر. الآخر هنا هو "مدعي المعرفة". خارج هذه الصفة يختفي الآخر. التواصل هنا محدود بهدف معين ولذا فهو نشاط موجه لأغراض اجتماعية وسياسية.
الأغراض الاجتماعية والسياسية جوهرية للحوار ولكن الإشكال يتحقق حين تكون تلك الأغراض الاجتماعية أو السياسية مقدمة لطبيعة العلاقة مع الآخر بدلا من أن تكون نتيجة لها. هنا تتحقق المعضلة الأخلاقية في أولوية معايير الذات كشروط سابقة للعلاقة مع الآخر. المعادلة هذه تعني عملية رد الذات للآخر وهي العملية الجوهرية في العنف. العنف في الأخير علامة فشل على وجود الذات والآخر ولذا فهو عملية إخفاء وتغطية وتغييب للآخر. في المقالات اللاحقة سأتحدث عن نتائج هذا العنف من خلال مواقف سقراط من التعليم ومن الشعر.

90 خبيراً دولياً يبحثون مكافحة التحريض على الكراهية والتمييز

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 16 شعبان 1436هـ - 3 يونيو 2015م
http://www.alsharq.net.sa/2015/06/03/1353457

جدة – الشرق

يتدارس نحو 90 خبيراً دولياً في مجالات حقوق الإنسان والأقليات والقانون والسياسة، اليوم وغداً الخميس في مقر الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي في جدة، إعداد خطة لتنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والمعروف برقم 18/16 بشأن «مكافحة التحريض على الكراهية والتمييز والعنف على أساس الدين والمعتقد.

ويشكل اجتماع جدة، الدورة الخامسة لمسار إسطنبول وتختص المداولات ببحث الانتقال من عملية الاعتماد إلى التنفيذ، إذ اجتمع في يوليو 2011 في إسطنبول كل من الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي ووزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية والمفوض السامي للاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى قادة رئيسيين آخرين غربيين ومن بلدان المنظمة، واتفقوا على آلية غير رسمية للمتابعة لتفعيل خطة العمل الخاصة بهذا القرار. ووفقاً لما تم الاتفاق بشأنه في إطار مسار إسطنبول، تعقد اجتماعات دورية في أرجاء مختلفة من العالم حتى يتسنى لمختلف الجهات المعنية بمختلف مستوياتها تتبع عملية تنفيذ خطة العمل. وتم حتى الآن تنظيم أربعة اجتماعات في كل من واشنطن ولندن وجنيف والدوحة.

وسيركز الاجتماع في دورته الخامسة بجدة، من جملة قضايا أخرى، على كيفية تعزيز التوافق العالمي على القرار 16/18 وعلى ضمان التنفيذ التام والفعلي على الصعيدين الوطني والدولي لخطة عمله. كما سيسعى الاجتماع إلى الاستفادة من وجهات نظر الممارسين للمهن القانونية حول كيفية تسخير الأنظمة القانونية الحالية المعمول بها في مختلف البلدان لمكافحة التحريض على الكراهية والتمييز والعنف بسبب الدين والمعتقد.

كاريكاتير

الحياة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 16 شبان 1436هـ - 3 يونيو 2015م

اضغط هنا

الإلكترونية الاقتصادية www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 16 شعبان 1436هـ - 4 يونيو 2015م

http://www.aleqt.com/2015/06/03/article_962480.html